

إدارة ترامب تعيد الدفء لعلاقتها مع الأردن عبر إنعاش خزينته المستنزفة

إسرائيل تسعى إلى تقييد عمان وحصر التوترات في الجبهتين الشمالية والجنوبية



في التوقيت المناسب

واضاف "رغم قيام نصرالله على الفور بنفي تصريحات المسؤول الإيراني، أود أن أوضح بأنه لو تجرأ حزب الله على مهاجمة إسرائيل، فهذه المنظمة والدولة اللبنانية التي تسمح باستخدام أراضيها لشن هجمات علينا ستدفعنا نحن باهظا للغاية".

ونقلت وكالة "ميزان" الإيرانية، الأسبوع الماضي، تصريحاً لمستشار قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء مرتضى قرباني، قال فيه "في حال ارتكبت إسرائيل أصغر خطأ تجاه إيران، فإن إيران ستسوي تل أبيب بالتراب انطلاقاً من لبنان".

وأشار ذلك التصريح ردود فعل غاضبة من إسرائيل ولبنان على السواء، حيث اعتبر وزير الدفاع اللبناني إلياس بوضعب أن على طهران احترام سيادة بلاده، وأنه لا يجوز أن تمس استقلالية القرار اللبناني بأي شكل من الأشكال. وعلى وقع رد الفعل اللبناني سارعت إيران إلى التراجع عن هذا التهديد بالزعم أنه تم تحريف كلام قرباني. وتشهد العلاقة بين إسرائيل وإيران توتراً كبيراً، ورغم استبعاد الكثيرين فرضية أن تصل إلى حد المواجهة العسكرية، فإن تل أبيب ما فتئت تؤكد استعدادها لمختلف السيناريوهات. واعلان الجيش الإسرائيلي، الأحد، انه بصدد إطلاق تمرين عسكري موسع في المنطقة الشمالية على الحدود مع لبنان. وذكر على حسابه على موقع "تويتر" أن التمرين يتضمن تفجيرات و"حركة مكثفة" للقوات والمركبات والطائرات.

ووفقاً لما نقلته صحيفة "جيروليم بوست" على موقعها الإلكتروني، فإن التمرين المتوقع أن ينتهي ليلة الأربعاء، يهدف إلى ضمان جاهزية الجبهة الشمالية. وكان الجيش أطلق منتصف نوفمبر الماضي تمريناً عسكرياً مفاجئاً في المنطقة الشمالية أيضاً.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد صرح قبل أيام بأن العلاقات الإسرائيلية الأردنية "في أسوأ حالتها"، وذلك خلال جلسة حوارية عقب تسلمه جائزة "رجل الدولة - الباحث" لعام 2019، نظمها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

وأظهر الملك عبدالله الثاني بدوره رغبة في تصويب مسار العلاقة مع إسرائيل قائلًا في هذا الصدد "علينا تذكير الناس بأن السلام الأردني الإسرائيلي تم إنجازه دون الأميركيين؛ حيث جلس الأردنيون والإسرائيليون معاً لأنه كان لديهم ثقة ببعضهما البعض لصنع هذا السلام، وأتمنى أن يتمكن بعد اتضاح الأمور في إسرائيل في الشهرين أو الأشهر الثلاثة القادمة من العودة للحديث معاً عن أمور بسيطة لم نتكلم من مناقشتها خلال العامين الماضيين".

وكان مسؤولون إسرائيليون قد تحدثوا عن جهود تبذل خلف الكواليس لإعادة العلاقة إلى سالف عهدا مع المملكة.

وأن هناك حرصاً على الحفاظ على نوع من الاستقرار داخله في ظل الأزمات والصراعات التي تخيط فيها المنطقة. ويشير المحللون إلى أن قرار الرئيس الأميركي بتعيين هنري ووستر سفيراً فوق العادة ومفوضاً للولايات المتحدة لدى الأردن في 15 نوفمبر الماضي، يوحي بأن هناك توجهاً لأن تلعب عمان أدواراً متقدمة في الأزمات المتداعية في المنطقة، وخاصة في علاقة بالتوتر المتصاعد بين واشنطن وطهران.

وسبق أن عمل ووستر في السفارة الأميركية في عمان وبالتالي له دراية بالشأن الأردني، كما بالشأن الإيراني حيث تقلد مناصب عدة في وزارة الخارجية في علاقة بالشؤون الإيرانية.

ولا يستبعد أن تكون عودة الحرارة للعلاقات الأميركية الأردنية بإيعاز من الجانب الإسرائيلي الذي أظهر في الأشهر الأخيرة حرصاً شديداً على إزالة التوتر في العلاقة مع عمان، وقد تسربت أنباء عن زيارة قريبة سيجريها الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين إلى المملكة.

وسيمت استغلالها في مشاريع تنموية ما سيشاهم في الحد من عجز الموازنة". وأوضح أنه "بذلك يكون إجمالي المساعدات الاقتصادية الأميركية لعام 2019 حوالي مليار و150 مليون دولار"، مشيراً إلى أنه "سيتم تحويل هذا المبلغ لخزينة الدولة قبل نهاية العام الحالي".

من جهته، أكد بارنهارت أن "الاتفاقية (...) شهادة على هذه العلاقة الدائمة وإيمان الولايات المتحدة بالتزام رئيس الوزراء عمر الرزاز بالإصلاح وقدرة الحكومة على الوفاء بهذا الالتزام".

ويعتبر برنامج المساعدات الأميركية للأردن، أكبر برامج المساعدات الأميركية في العالم. ورغم توجه إدارة ترامب نحو خفض المساعدات الخارجية بيد أنه ظل على عهد الإدارات السابقة المتعاقبة على البيت الأبيض في الإبقاء وحتى زيادة الدعم المالي للمملكة.

ويقول محللون إن استمرار الدعم المالي الأميركي للأردن ينطوي على دلالات سياسية عدة أبرزها أن واشنطن ما تزال تولي أهمية خاصة للعلاقة مع هذا البلد،

مؤشرات عدة برزت في الفترة الأخيرة تعكس رغبة إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في إعادة الدفء للعلاقة مع الأردن لعل أبرزها دعم عمان بمنحة تبلغ 745 مليون دولار بالتزامن مع إعداد حكومة عمر الرزاز لموازنة العام 2019، وقبلها بشهر تعيين سفير جديد بعد نحو عامين على إقالة ويلز.

عمان - وقع الأردن والولايات المتحدة الأحد اتفاقية منحة بقيمة 745 مليون دولار كجزء من المساعدات الأميركية المقررة لعام 2019 لدعم الموازنة العامة للمملكة، وذلك بعد شهر من تعيين واشنطن الدبلوماسي المخضرم هنري ووستر سفيراً فوق العادة لدى عمان، بعد عامين من مغادرة السفارة ليس ويلز الأردن.

وتنسى التطورات الإيجابية، بتوجه إدارة الرئيس دونالد ترامب لإنعاش العلاقات الأردنية الأميركية التي شهدت خلال السنتين الماضيتين حالة فتور في ظل شعور لدى الأردن بتراجع في سلم الأولويات الأميركية، وامتعاضه من انحياز واشنطن للجانب الإسرائيلي.

وتأتي المنحة الأميركية في توقيت جد مناسب بالنسبة للمملكة لتزامنها مع الإعداد لموازنة العام 2019، وقد رفعت هذه المنحة من إجمالي المساعدات الأميركية غير العسكرية للأردن إلى 1.5 مليار دولار، بزيادة تقدر بحوالي 300 مليون دولار عن القيمة التأسيسية للمساعدات الواردة في مذكرة تفاهم تم إبرامها في العام 2018.

عودة الحرارة للعلاقات
الأميركية الأردنية قد تكون
إيعاز من إسرائيل التي
أظهرت مؤخراً حرصاً على
إزالة التوتر مع عمان

ووقع الاتفاقية عن الجانب الأردني وزير التخطيط وسام الرضي فيما وقعها عن الجانب الأميركي مدير بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (يواس ايد) في الأردن جيم بارنهارت. وقال الرضي خلال حفل التوقيع في مبنى رئاسة الوزراء إن "منحة الدعم التقني المباشر لخزينة الدولة بقيمة 745 مليون دولار تأتي ضمن برنامج المساعدات للعام 2019

محاولات الأمم المتحدة إنقاذ اتفاق الحديدة تصطدم بتعنت الحوثيين

وبينما حذرت الحكومة اليمنية من استمرار الحوثيين في منع فريق أممي من الوصول إلى سفينة صافر النفطية لإجراء عملية صيانة عاجلة للخزان النفطي المتآكل تفادياً لحدوث كارثة بيئية وشيكة، يواصل الحوثيون ابتزاز المجتمع الدولي عن طريق التلويح بكارثة بيئية في البحر الأحمر في حال لم يسمح لهم بتصدير كميات النفط الخام المحترجة في الناقل.



سيف الغريباتي
لا جديد يمكن أن
يتحقق من الاجتماع
الثلاثي المتوقع عقده

وفي هذا السياق حذرت الهيئة العامة لحماية البيئة التابعة للحوثيين من وقوع ما أسمتها كارثة بيئية هي الأسوأ على مستوى المنطقة نتيجة استمرار منع صيانة وإفراغ حاملة السفينة صافر من النفط الخام التي تبلغ وفقاً للحوثيين مليوناً و174 ألف برميل تقريباً.

ويهدف الحوثيون لاستغلال الحراك الدولي والإقليمي في ما يتعلق بالملف اليمني لتحقيق أكبر قدر من المكاسب بما في ذلك المكاسب الاقتصادية عبر تخفيف القيود المفروضة على استخدامهم لموانئ الحديدة التي نص اتفاق السويد على تسليمها للحكومة الشرعية.

التحذير من خطورة انهيار اتفاق الرياض، مشدداً على الالتزام الأممي باتفاق ستوكهولم، في انعكاس لتراجع قائمة الخيارات لدى المجتمع الدولي في التعامل مع الأزمة اليمنية. وقال غريفيث في تصريح لموقع "أخبار الأمم المتحدة"، بمناسبة مرور عام على توقيع اتفاق السويد إن "المنظمة الأممية لا تتخلل عن الاتفاق (ستوكهولم)", مشيراً إلى أنه تم إحراز بعض الإنجازات في ما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

وقالت مصادر مطلعة لـ "العرب" إن الأمم المتحدة ممثلة بمبعوثها الخاص تامل في أن تقضي الحوارات التي تجري بين التحالف العربي والحوثيين إلى تحسين بيئة تنفيذ اتفاقات السويد والرياض والعمل على تحويلها إلى صيغة لاتفاق شامل ينهي الحرب في هذا البلد وهو الأمر الذي لا زال يصطدم بالكثير من العوائق الموضوعية التي حالت حتى الآن دون تنفيذ أي من الاتفاقيات في ظل استمرار رهان جميع الأطراف اليمنية الفاعلة التي تمتلك القوة على الأرض في قدرتها على الحسم العسكري وفرض سياسة الأمر الواقع. وتبادلت الحكومة اليمنية والحوثيون المسؤولية عن كارثة بيئية وشيكة قبالة السواحل اليمنية في البحر الأحمر نتيجة تصاعد المؤشرات على انهيار سفينة نفطية مملوكة للحكومة اليمنية يحتجزها الحوثيون قبالة ميناء رأس عيسى منذ الانقلاب في سبتمبر 2015.

ستوكهولم باعتباره ركيزة أساسية في أي اتفاق شامل لإنهاء الحرب في اليمن، إلى جانب اتفاق الرياض الذي رعته السعودية بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي والذي أنقش آمال استئناف المسار السياسي في الملف اليمني.

وقالت مصادر سياسية يمنية لـ "العرب" إن المبعوث الأممي غريفيث تلقى إشارات من التحالف العربي والحكومة اليمنية عن انهيار وشيك لهندة الحديدة جراء التصعيد الحوثي الأخير الذي يهدف لتحقيق مكاسب سريعة على الأرض مستفيداً من الحوارات الجانبية التي تجري حول الأزمة اليمنية برعاية أميركية وغربية.

وأشارت المصادر إلى إحراز تقدم طفيف في المفاوضات التي جرت في كل من مسقط وعمان حول ملفات عالقة من اتفاقات السويد من بينها ملف الأسرى ومطار صنعاء الدولي، إضافة إلى تفاهمات حول الشق الاقتصادي في ما يتعلق بميناء الحديدة. ووفقاً للمصادر، فقد صعد الحوثيون من نشاطهم العسكري على الأرض في الحديدة للاستفادة من حالة التهديد وتغيير موازين القوة في الساحل الغربي وهو الأمر الذي فشل نتيجة تعامل قوات المقاومة المشتركة مع الخروقات الحوثية ومنع الميليشيات من إحراز أي مكاسب على الأرض.

وجدد المبعوث الأممي إلى اليمن في تصريحات صحافية يوم الجمعة،

وصول المساعدات الإنسانية إلى مراكز الإغاثة التي تشرف عليها الأمم المتحدة، ناهيك عن تقييد حركة الجنرال الهندي، المرتقب، فإن الطريق إلى تنفيذها على الأرض لن يكون سهلاً، إلا في حالة أن يتم إعادة تفصيل بنود الاتفاق الناجز، على مقاس زعيم الحوثيين".

وتضع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أماماً عريضة على اتفاق

يكون رئيس بعثة المراقبين الدوليين، مضطراً لعقد اجتماع عائم على ظهر سفينة في عرض البحر الأحمر بعد عام من توقيع الاتفاق وإعلان دخوله حيز التنفيذ".

وأشار الغريباتي إلى أنه على مدار عام كامل لم تتوقف الميليشيا الحوثي من انتهاك الاتفاق بخرق الهدنة العسكرية بقصف مواقع القوات الحوثيين في الأونة الأخيرة.

وقتل مراقبون من النتائج المتوقعة من الاجتماع القادم الذي سيجتمع ممثلي الحكومة اليمنية والحوثيين والبعثة الأممية في الحديدة، معتبرين أن الفشل المزمع لأعمال اللجنة وتنامي حالة عدم الثقة بين طرفيها يجعل الاجتماع ذا طابع إعلامي دعائي لا غير.

وفي هذا السياق، أكد الصحافي اليمني سيف الغريباتي في اتصال مع "العرب" من الساحل الغربي أنه لا جديد يمكن أن يتحقق من الاجتماع الثلاثي المتوقع عقده بين رئيس بعثة المراقبين الأميين في الحديدة، وممثلي الحكومة اليمنية والحوثيين في لجنة إعادة الانتشار، باستثناء أنه محاولة على ما يبدو لتطويق أي تحرك لاستئناف العملية العسكرية في المدينة التي عاد الحديث عنها على المستوى الإعلامي بشكل ملحوظ.

ولفت الغريباتي إلى أن توقيت ومكان الاجتماع المرتقب عنوان لفشل جديد للأمم المتحدة في تطبيق اتفاق ستوكهولم، وأضاف "ليس منطقياً أن



يد واحدة لا تصفق